خلاصة:

إن علم المالية العامة هو علم مالية الدولة، فمن خلال عناصر أو أدوات المالية العامة يمكن إدارة مالية الاقتصاد والتحكم في مختلف التوازنات، فمما سبق نجد أن للنفقات العامة دور كبير في إدارة مالية الدولة وفق تقسيمات معطيات اقتصادية معينة، حيث يمكن التأثير على الانكماش والركود من خلال الانفاق الحكومي، كما يمكن التأثير على الناتج الداخلي الخام وكذا الاستهلاك، كما يمكن للايرادات العامة وبمختلف أنواعها المساهمة في ضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتأثير على توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، وللدولة كامل القدرة على القيام بذلك ومن خلال مختلف الآليات المتاحة لها.

فالموازنة العامة هي الصورة المالية للدولة، حيث تمثل خطة الدولة المالية خلال سنة مالية، وتكون وفق معطيات وأهداف معينة، حيث تحدد فيها مختلف النفقات العامة وكذا ما يغطي هذه النفقات من ايرادات عامة وتكون وفق برنامج يعتمد من قبل السلطة التشريعية وينفذ من قبل السلطة التنفيذية، مع مراعاة التوازن المالي والمحافظه على المال العام، حيث عملت الدولة على وضع سلطة رقابية بمختلف أنواعها، تعمل على رقابة تنفيذ الموازنة العامة ولضمان نجاح الخطة العامة للدولة.

فالسياسة المالية للدولة والتي تسعى للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وكذا لتطبيق خطة أو برامج اقتصادية ذات أهداف معينة، لا تكون إلا من خلال استعمال أدوات أو عناصر المالية العامة، بشرط أن يكون هناك حسن التخصيص للنفقات العامة والكفاءة في استخدامها، والضابط الرئيسي لهذه الآلية هو الرقابة المالية.